جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة أوراق السياسات

في

التخطيط والتنمية المستدامة

2

« تعزيز وتنمية الصادرات المصرية إلي أفريقيا »

أ.د/ إجلال راتب

استاذ بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية

أ/ ثريا محمد

مدرس مساعد بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية

INP الإصدار رقم (٢) - سبتمبر ٢٠٢٠

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي

رئيس المعهد
أ.د. علاء زهران

رقم الايداع : 2020/19161

ISBN: 978.977.6641.69.3

سلسلة أوراق السياسات
في
التخطيط والتنمية المستدامة رقم (2)

تعزيز وتنمية الصادرات المصرية إلى أفريقيا

تأليف/ إجلال راتب
ثريا محمد

الطبعه الأولى: معهد التخطيط القومي
2020

تقاطع ش صلاح سالم مع ش الطيران – مدينة نصر – جمهورية مصر العربية
– ص ب 11765

0222621151 – 0222634747

Salah Salem intersection with Al Tayran st, Nasr City, Cairo, Egypt

www.inp.edu.eg

الطباعة والتنفيذ

معهد التخطيط القومي

الآراء الواردة في هذه السلسلة تعبر عن رأي المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن رأي المعهد.

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد التخطيط القومي، يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأي صورة إلا بإذن كتابي من معهد التخطيط القومي أو بالإشارة إلى المصدر.

سلسلة أوراق السياسات
في
التخطيط والتنمية المستدامة

تقديم

يتبنى معهد التخطيط القومي كبيت خبرة وطني، وكمركز فكر لجميع أجهزة ومؤسسات الدولة بصفة عامة ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة، إصدار هذه السلسلة من أوراق السياسات في مجالات التخطيط والتنمية المستدامة، كمبادرة علمية وعملية تهدف إلى دراسة القضايا الآنية والملحة التي تطرأ على الساحة في شتى المناحي، وتقييم آثارها وتداعياتها على الاقتصاد المصري، وذلك من خلال تحليل الأبعاد المختلفة للقضية محل الدراسة، وطرح بدائل للسياسات المختلفة، من قبل الخبراء والمتخصصين بغرض دعم صانعي السياسات ومتخذي القرارات.

أدت التطورات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها العالم في المجالات التنموية المختلفة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والثقافية وغيرها، إلى مزيد من التشبيك والتعقيد في عملية التنمية وتحقيق أهدافها، لذا يتطلب الأمر متابعة مستمرة لكافة التطورات الحادثة، ودراسة المستجدات أو المتغيرات على كافة المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، والذي يستدعي بالضرورة إعادة النظر في قضايا التنمية المستدامة المختلفة وأولوياتها، ومن ثم قد تأتي الحاجة لإعادة صياغة الاستراتيجيات والسياسات التنموية بما يتناسب مع ما يفرضه الواقع الجديد المتغير على الدوام. وهو ما يمكن أن تقدمه السلسلة الحالية من أوراق السياسات.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة/ هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة المعهد وجميع أعضاء مجلس الإدارة، لدعمهم المستمر لكافة أنشطة ومنتجات المعهد العلمية، كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير لجميع أعضاء الهيئة العلمية معدي أوراق هذه السلسلة، والتي تخضع للمراجعات والتدقيق من قبل المراكز العلمية المختصة بالمعهد، مع كل الأمل بغد مشرق يحمل كل الخير لمصرنا الغالية.

أ.د. علاء زهران

رئيس معهد التخطيط القومي

ملخص

تهتم هذه الورقة باستعراض وتناول النقاط التالية:

أولاً: الوضع الحالي للعلاقات التجارية بين مصر وأفريقيا (تطور حجم التبادل التجاري ومعدل نمو الصادرات والواردات – حصة القارة الأفريقية من إجمالي الصادرات والواردات المصرية – أهم الأسواق الأفريقية للصادرات المصرية.

ثانياً: الهيكل السلعي للصادرات المصرية لأفريقيا (في ضوء ما توفر من بيانات) وأهم المجموعات السلعية المقترح تعزيز وتنمية صادراتها لأفريقيا.

ثالثاً: أهم معوقات وتحديات نفاذ الصادرات المصرية لأفريقيا (معوقات لوجيستية– معوقات مالية –معوقات تسويقية وتجارية).

رابعاً: السياسات والحلول المقترحة لتعزيز وتنمية الصادرات المصرية لأفريقيا في ضوء ما استعرضته الورقة من واقع وتحديات حالية.

وضع مجموعة من السياسات والتوصيات المقترحة التي من شأنها تعزيز وتنمية الصادرات المصرية لأفريقيا لتصبح الأسواق الأفريقية من أولى وأهم الأسواق لنفاذ الصادرات المصرية وتعزيز تنافسيتها إقليمياً وعالمياً.

على الرغم من سعى مصر جاهدة لتعزيز وتوطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية مع أفريقيا منذ سنوات وذلك من خلال الانضمام للعديد من التكتلات الاقتصادية ومن أهمها (الكوميسا) إلا أن تواجد مصر بمثل هذه التكتلات لم يؤت بثماره حتى الأن وما زال مردودها دون المأمول في التأثير على حجم الصادرات المصرية لأفريقيا، وكما أن مصر تواجه بالمنافسة الشرسة في الأسواق الأفريقية مؤخرا من الصين والهند والولايات المتحدة وغيرها من الدول التي عمدت مؤخرا إلى غزو الأسواق الأفريقية. ومن هنا أصبح من الضروري تحليل ودراسة وضع التبادل التجاري بين مصر وأفريقيا وما هو مستوى تطور حركة الواردات والصادرات المصرية من وإلى أفريقيا وأهم أسواق الصادرات المصرية في أفريقيا وما هي أهم المجموعات السلعية التي من الممكن أن تتميز بها مصر عن غيرها من الدول في صادراتها لأفريقيا؟ وهكذا نجد أن حجم الصادرات المصرية لأفريقيا في الفترة من 2010 وحتى 2019 لم يتعد 2.4% وهي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بأهمية ومكانة مصر وروابطها بالقارة الأفريقية.

وهذا ما أدى إلى ضرورة سرعة التوجه نحو تعزيز الصادرات المصرية إلى أفريقيا، فلا زال أمام مصر فرصاً تجارية للنفاذ إلى الأسواق الأفريقية تمكنها من تحقيق تنمية الصادرات المصرية بشرط وجود دعم حقيقي وتسهيلات وتسهيل لحركة التجارة والنقل ووسائل الدفع المختلفة. إلا أن ذلك قد واجهه تحديات ومعوقات لنفاذ الصادرات المصرية إلى أفريقيا أهمها:

– ارتفاع تكلفة الخدمات اللوجستية بالنسبة للخدمات المختلفة.
– عجز خدمات التمويل.
– عدم وجود أنظمة مناسبة لتسوية المدفوعات.
– ارتفاع تكلفة التأمين على البضائع والمنتجات المصدرة لتغطية مخاطر الصادرات

هذا بالإضافة إلى ضعف شبكات الاتصال والافتقار إلى تطوير نظم معلومات وتكنولوجيا الاتصالات لتخدم جميع الأنشطة التي تتعلق بالتجارة البينية بين مصر وأفريقيا، كما أن الموانئ الأفريقية تواجه كثيراً من التحديات التي تعيق أداءها مما يضعف قدرتها التنافسية، ولأن النقل البرى هو العنصر المهيمن في أفريقيا إلا أن شبكة الطرق بها تعانى من مشاكل عدة تتمثل في عدم الصيانة، إفراط في تحميل الشاحنات، قلة إنتاجية العمال، وقلة العربات، وتدهور مستوى الخدمة بصفة عامة مع الافتقار إلى الأمن والسلامة و الأمان.

واقترحت **الورقة** بعض الإجراءات والسياسات الضرورية لتنمية الصادرات المصرية إلى أفريقيا على الجانبين المصري والأفريقي مثل:

- التنسيق بين الموانئ البحرية المصرية في ظل المقومات الطبيعية واللوجستية والبنية الأساسية لكل ميناء لتحقيق التكامل فيما بينهم وتقليل حدة المنافسة الداخلية ودعم المركز التنافسي للنقل البحري المصري.
- الالتزام بتطبيق أحدث التطورات في المجالات التشغيلية والتقنية المطبقة في الموانئ العالمية من خلال تبادل الخبرات والزيارات والتدريب في هذه الموانئ.
- الالتزام بتطبيق المعايير البيئية العالمية على السفن بما يضمن تخفيض تلوث البيئة البحرية للوصول إلى مفهوم الموانئ الخضراء.
- رفع كفاءة وتطوير البنية التحتية للموانئ البحرية وزيارة أعماق الممرات الملاحية والأرصفة بجميع الموانئ.
- جسر فجوة تمويل التجارة في أفريقيا وذلك من خلال التعاون بين البنوك الأفريقية في مجال تمويل التجارة، وتمكين الشركات الجديدة والمتوسطة والصغيرة من النفاذ إلى تمويل الصادرات والمعاملة التفضيلية لها مثل تقديم القروض بفائدة مخفضة وتسهيل إجراءات الحصول على القروض.
- التوسع في إنشاء فروع للبنوك المتخصصة في الدول الأفريقية وتوسيع الانضمام لشبكات الربط الإلكتروني بين البنوك.
- تحتاج شركات التأمين لإيجاد طرق ابتكارية لزيادة النشاط وخدمة العملاء وذلك بمساعدة التكنولوجيا الرقمية وانتشار الهواتف والأجهزة الذكية والنظم المبتكرة لتحقيق دفعة قوية

لصناعة التأمين بالقارة، وضرورة تعميق مصار التعاون الإقليمي والدولي وتعزيزه، وزيادة قنوات التواصل بين الشركات التأمين الأفريقية والأسواق الخارجية.

- السماح لشركات التأمين المصرية بفتح أفرع لها في الدول الأفريقية التي تتميز بكثرة التعداد السكاني، وضعف الخدمات المقدمة خصوصا في منطقة الجنوب الأفريقي.
- تطوير وإنشاء وتعزيز البنية التحتية والبنية التحتية المعلوماتية والتكنولوجية والرقمية في دول أفريقيا وخلق بيئة مواتية وتعزيز قدرة دول الأعضاء للوصول الآمن والسريع للأنترنت.
- تشجيع أنشطة النقل واللوجستيات التي تخدم التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية على أساس إقليمي.
- بناء القدرات وتعزيز رأس المال البشري لتوفير فرص جديدة للشباب في أفريقيا للمساهمة في دعم المشاركة في الاقتصاد الرقمي وتنمية مهارات القراءة والكتابة الرقمية، لا سيما في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM).

سبل تعزيز وتنمية الصادرات المصرية لأفريقيا

يعتبر السوق الأفريقي من الأسواق الواعدة التي تمثل أحد أهم الأولويات التي تستهدفها استراتيجيات تنمية الصادرات لمختلف الدول المصدرة في العالم، وذلك لما تتميز به من كبر حجم المستهلكين وتنوع الأذواق والفئات المستهلكة. وفى ظل هذا التوجه العالمي لتعزيز الصادرات للأسواق الأفريقية أصبح تعزيز وتنمية الصادرات المصرية لأفريقيا أحد أهم السياسات التي ينبغي الاهتمام بها وقد ظهر هذا واضحاً في توجهات الإدارة السياسية المصرية ممثلة في الحكومة خلال الفترة الماضية وذلك انطلاقاً من المكانة التي تحظى بها مصر عربيا وأفريقياً ولذا أصبح لزاماً على مصر أن تقوم بدور فعال في تعزيز العلاقات المصرية الأفريقية ولاسيما في المجال الاقتصادي من خلال تعزيز التبادل التجاري والاستثمار. فعلى الرغم من الروابط السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تربط مصر بالقارة الأفريقية إلا أن حجم الصادرات المصرية لأفريقيا ما زال منخفضاً جداً، وإنه وخلال الفترة من 2010 إلى 2018 لم يتعد 5,2% [1] وهي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بأهمية ومكانة مصر وروابطها بالقارة الأفريقية، وعليه وفى ظل التوجهات العالمية الجديدة أصبح من الضروري سرعة التوجه نحو تعزيز الصادرات المصرية للأسواق الأفريقية كونها فرصة حقيقة لتنمية وتنويع الصادرات المصرية. ولهذا سوف نستعرض خلال هذه الورقة الوضع الحالي لحجم الصادرات المصرية لأفريقيا والهيكل السعلى لصادرات مصر للأسواق الأفريقية وأهم السلع التي يمكن التركيز عليها وتعزيز صادراتها لأفريقيا ضمن خطط تنمية الصادرات هذا بالإضافة إلى اهتمام الورقة بإلقاء الضوء على أهم المعوقات والتحديات التي تحول دون نفاذ الصادرات المصرية للأسواق الأفريقية وأهم السياسات والحلول المقترحة لمواجهة هذه التحديات.

وأخيراً سوف تحاول الورقة وضع مجموعة من السياسات والتوصيات المقترحة التي من شأنها تعزيز وتنمية الصادرات المصرية لأفريقيا لتصبح الأسواق الأفريقية من أولى وأهم الأسواق لنفاذ الصادرات المصرية وتعزيز تنافسيتها إقليمياً وعالمياً.

[1] تم حسابها بالاعتماد على إحصاءات وبيانات الكتاب الإحصائي السنوي وكتيب مصر في أرقام 2020، إحصاءات التجارة الخارجية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أعداد مختلفة. متاح على الموقع الإلكتروني .www.capmas.gov.eg

وسوف تهتم هذه الورقة باستعراض وتناول النقاط التالية:

أولاً: الوضع الحالي للعلاقات التجارية بين مصر وأفريقيا تطور حجم التبادل التجاري ومعدل نمو الصادرات والواردات – حصة القارة الأفريقية من إجمالي الصادرات والواردات المصرية –أهم الأسواق الأفريقية للصادرات المصرية.

ثانياً: الهيكل السلعي للصادرات المصرية لأفريقيا (في ضوء ما توفر من بيانات) وأهم المجموعات السلعية المقترح تعزيز وتنمية صادراتها لأفريقيا.

ثالثاً: أهم معوقات وتحديات نفاذ الصادرات المصرية لأفريقيا (معوقات لوجستية–معوقات مالية – معوقات تسويقية وتجارية).

رابعاً: السياسات والحلول المقترحة لتعزيز وتنمية الصادرات المصرية لأفريقيا في ضوء ما استعرضته الورقة من واقع وتحديات حالية.

أولاً: الوضع الحالي للعلاقات التجارية بين مصر وأفريقيا (تطور حجم التبادل التجاري ومعدل نمو الصادرات والواردات – حصة القارة الأفريقية من إجمالي الصادرات والواردات المصرية – أهم الأسواق الأفريقية للصادرات المصرية)

في ظل الظروف الراهنة[12] التي يمر بها العالم من اضطرابات سياسية واقتصادية كبيرة أدت بدورها إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي هذا فضلا عن نشوب الحروب والصراعات التجارية بين القوي الاقتصادية المختلفة والتي فرضت اتجاهاً جديدا من السياسات الحمائية انتهجته العديد من الدول المتقدمة والنامية والذى أثر بدوره على حركة التجارة الدولية بشكل عام هذا بالإضافة إلى الحد من قدرة العديد من دول العالم وبالأخص الدول النامية على النفاذ للأسواق المختلفة وتشجيع وتنمية الصادرات باعتبارها أحد أهم محاور التنمية الاقتصادية والتنافسية الدولية لدى مختلف دول العالم.

وعليه وفى ظل هذه المتغيرات جميعها أصبح الاندماج والتكامل الإقليمي أحد أهم الخيارات المطروحة على مستوى الحكومات المختلفة لتعزيز وتنمية التجارة والاستثمار بين الدول، ومن ثم يسهل تنمية وتعزيز التجارة البينية بينهما وتحقيق المنفعة المتبادلة وتحسين التنافسية الدولية من خلال زيادة وتنوع الصادرات. وعلى الرغم من سعى مصر جاهدة لتعزيز وتوطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية مع أفريقيا منذ سنوات وذلك من خلال الانضمام للعديد من التكتلات الاقتصادية ومن أهمها (الكوميسا) إلا أن تواجد مصر بمثل هذه التكتلات لم يؤت بثماره حتى الأن وما زال مردودها دون المأمول في التأثير على حجم الصادرات المصرية لأفريقيا وكذلك التواجد المصري بقوة في ظل المنافسة الشرسة التي تواجه مصر في الأسواق الأفريقية مؤخرا من الصين والهند والولايات المتحدة وغيرها من الدول التي عمدت مؤخرا إلى غزو الأسواق الأفريقية. ومن هنا أصبح من الضروري تحليل ودراسة وضع التبادل التجاري بين مصر وأفريقيا وما هو مستوى تطور حركة الواردات والصادرات المصرية من وإلى أفريقيا وأهم أسواق الصادرات المصرية في أفريقيا وما هي أهم المجموعات السلعية التي من الممكن أن تتميز بها مصر عن غيرها من الدول في صادراتها لأفريقيا؟

[2]) جمهورية مصر العربية، وزارة التجارة والصناعة، استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز الصناعة والتجارة الخارجية 2016-2020، ص6.

تطور حجم التبادل التجاري (صادرات – واردات–معدل نمو كليهما) بين مصر وأفريقيا)

بلغ إجمالي حجم الصادرات المصرية لأفريقيا في عام 2010، 4068 مليون دولار، ثم شهدت قيمة الصادرات لأفريقيا انخفاضاً تدريجياً منذ عام 2011 وحتى عام 2015 لتصل إلى 3310 مليون دولار خلال عام 2015 وهي أقل قيمة شهدتها الصادرات المصرية لأفريقيا خلال فترة التحليل محل الدراسة. ثم عاودت الصادرات المصرية لأفريقيا في الارتفاع منذ عام 2016 لتصل إلى 4768 مليون دولار في 2018 وهي أعلى قيمة شهدتها الصادرات المصرية للقارة خلال الفترة محل الدراسة ثم وصلت إجمالي قيمة الصادرات المصرية لأفريقيا في 2019 إلى 4767 مليون دولار في 2019، لتحقق بذلك الصادرات المصرية لأفريقيا متوسط معدل نمو سنوي خلال الفترة (2010–2019) بلغ حوالي 2.4%.

أما فيما يتعلق بالواردات المصرية من أفريقيا، فقد شهدت أطواراً متفاوتة من الانخفاض والارتفاع خلال الفترة محل الدراسة حيث بلغت إجمالي قيمة الواردات المصرية من أفريقيا في عام 2010، 1712 مليون دولار ثم شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2016 لتصل إلى 2011 مليون دولار، وفى 2018 شهدت أيضاً الواردات المصرية من أفريقيا أكبر قيمة لها خلال فترة التحليل كما هو الحال في حجم الصادرات، لتصل قيمة الواردات إلى 2217 مليون دولار وقد ترجع هذه الزيادة التي شهدتها كلاً من الصادرات والواردات من وإلى أفريقيا في عام 2018 إلى الاستقرار النسبي للأوضاع الأمنية والسياسية مقارنة بالسنوات السابقة هذا فضلا عن توجهات السياسة المصرية لتوطيد العلاقات مع القارة الأفريقية ولاسيما العلاقات الاقتصادية من خلال حركة التجارة الخارجية كما قد يفسره أيضا المحاولة الجادة والدؤوبة من الحكومة المصرية لمزيد من التوجه لأفريقيا في ظل تغير خريطة الاقتصاد العالمي وما يشهده العالم من حروب تجارية وأوضاع سياسية وأمنية غير مستقرة ومن ثم البحث عن فرص جديدة لتعظيم الاستفادة من التجارة الخارجية لمصر. ثم شهدت الواردات المصرية من أفريقيا انخفاضاً في 2019 لتصل إلى 2096 مليون دولار، لتحقق بذلك الواردات المصرية من أفريقيا متوسط معدل نمو سنوي بلغ حوالي 5.48% خلال الفترة (2010–2019)

كما تجدر الإشارة إلى أن الميزان التجاري المصري مع أفريقيا خلال الفترة من 2010 وحتى 2019 قد حقق فائضاً مستمراً طوال الفترة مع ملاحظة الانخفاض التدريجي لهذا الفائض ليصل إلى 1866

مليون دولار في 2017 مقارنة بـ 2356 مليون دولار في 2010، مما يعبر عن تزايد حجم الواردات المصرية من أفريقيا. ثم شهد الميزان التجاري بين مصر وأفريقيا زيادة ملحوظة وصلت إلى 2671 مليون دولار في 2019. (ويوضح الشكل رقم 1)، (وجدول رقم 1) تفصيلياً إجمالي حجم الصادرات والواردات المصرية مع القارة الأفريقية ومعدل النمو السنوي ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة من 2010 وحتى 2019.

جدول رقم (1): تطور حجم الصادرات والواردات المصرية مع القارة الأفريقية

السنوات	إجمالي قيمة الصادرات المصرية لأفريقيا (بالمليون دولار)	معدل النمو السنوي	إجمالي قيمة الواردات المصرية من أفريقيا (بالمليون دولار)	معدل النمو السنوي	رصيد الميزان التجاري بين مصر وأفريقيا
2010	4068		1712		2356
2011	4309	5.9	1865	8.9	2444
2012	4559	5.8	2494	33.7	2065
2013	4361	-4.3	1427	-42.8	2934
2014	3904	-10.5	1240	-13.1	2664
2015	3310	-15.2	1773	43.0	1537
2016	3483	5.2	2011	13.4	1472
2017	3734	7.2	1868	-7.1	1866
2018	4768	27.7	2217	18.7	2551
2019	4767	-0.02	2096	-5.5	2671

المصدر: تم الاعتماد على قاعدة بيانات Trade map، بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة من (2010-2019)، متاحة على الموقع الإلكتروني www.trademap.org.

شكل رقم (1): تطور حجم التبادل التجاري بين مصر وأفريقيا (بالمليون دولار)

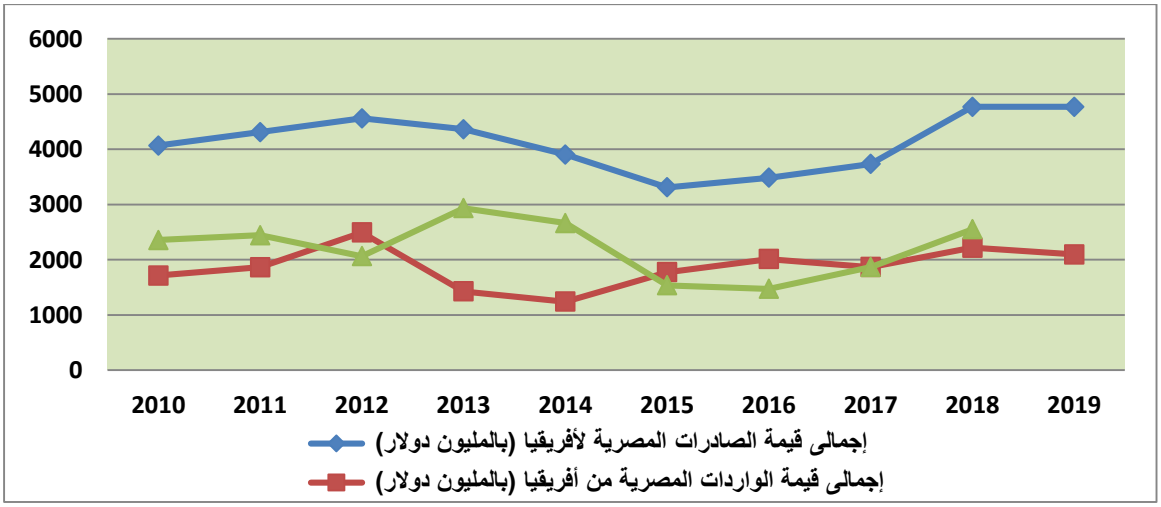

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

- **حصة القارة الأفريقية من إجمالي صادرات وواردات مصر خلال الفترة (2010-2018).**

وإذا تتبعنا تطور حصة القارة الأفريقية من إجمالي الصادرات والواردات المصرية كما يوضحه الشكل رقم (2)، نجد أن القارة الأفريقية خلال الفترة من 2010 وحتى 2018 استحوذت في المتوسط على حوالي 5% فقط من إجمالي الصادرات المصرية للعالم وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بوضع ومكانة مصر بين دول القارة كما هو موضح بالشكل رقم (2). أما عن الواردات المصرية من القارة الأفريقية، فعلى الرغم من الزيادة الملحوظة التي شهدتها الواردات المصرية من القارة في عامي 2018 و2019، إلا أن حصة الدول الأفريقية من إجمالي الواردات المصرية من العالم خلال الفترة من 2010 وحتى 2019 في المتوسط بلغت حوالي 1,3% فعلى الرغم من القرب الجغرافي والروابط التي تجمع مصر بدول القارة إلا أن وضع الواردات المصرية يشير إلى اعتماد مصر على أسواق دولية أخري لتغطية احتياجاتها المختلفة من المنتجات والسلع.

شكل رقم (2)

تطور نصيب أفريقيا من إجمالي صادرات وواردات مصر خلال الفترة (2010-2018)

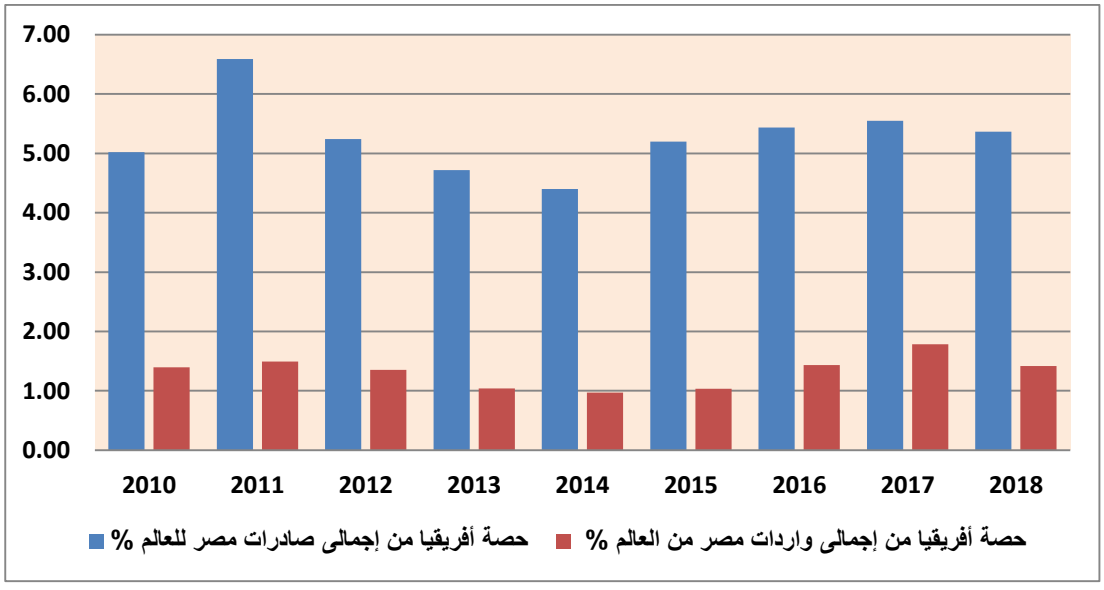

المصدر: تم الاعتماد على إحصاءات وبيانات الكتاب الإحصائي السنوي وكتيب مصر في أرقام 2020، إحصاءات التجارة الخارجية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أعداد مختلفة. متاح على الموقع الإلكتروني www.capmas.gov.eg.

وتأكيداً منا على تتبع تطور حركة التبادل التجاري بين مصر وأفريقيا وموقف مصر مقارنة بأهم المنافسين لها في القارة الأفريقية، فيتضح من خلال الجدول الموضح أدناه في الشكل رقم(3) أن الحصة السوقية لمصر في الأسواق الأفريقية تكاد لم تحظى بأي تطور خلال التسع سنوات السابقة، حيث استحوذت مصر على ما نسبته فقط 0.4% من إجمالي الواردات الأفريقية في 2011 وقد وصلت هذه النسبة في 2019 إلى 0.9% لتحقق زيادة فالحصة السوقية بلغت حوالى 0.5% فقط خلال تسع سنوات الأمر الذى يعبر عن ضعف موقف الصادرات المصرية إلى أفريقيا وبشكل خاص في ظل تزايد المنافسة القوية من العديد من الدول في الاستحواذ على الأسواق الأفريقية في مقدمتها الصين التي بلغت حصتها السوقية في أفريقيا حوالى 19% من إجمالي واردات أفريقيا في 2019 مقارنة ب 13.3% في 2011، لتحقق زيادة في حصتها السوقية بحوالي 5.6% في خلال 9 سنوات مما يشير إلى أن السياسات الصينية تستهدف بشكل كبير النفاذ للأسواق الأفريقية والاستحواذ على النصيب الأكبر منها باعتبارها أسواق واعدة لكبر حجم مستهلكيها وتنوع الفئات الاستهلاكية بها.

تأتى الهند في المرتبة الثانية بعد الصين لتستحوذ حصة سوقية بلغت حوالي 5.4% في 2019 مقارنة ب 4.5% في 2011، يليها ألمانيا وجنوب أفريقيا ثم تركيا التي حققت تقدماً ملموساً في زيادة حصتها في السوق الأفريقية لتصل إلى 3.1% في 2019 مقارنة ب 1.9% في 2011 ثم السعودية وبعدها في المرتبة الأخيرة حصة مصر. وعلى صعيد أهم الأسواق المستوردة من القارة الأفريقية تأتى الصين في المقدمة في 2019 لتمثل حصتها حوالي 15.9% من إجمالي الصادرات الأفريقية يليها الهند ب 7% ثم الولايات المتحدة ب 5.4% في حيث يمثل نصيب مصر فقط حوالي 0.4% من إجمالي الصادرات الأفريقية في 2019. وعليه فإن هذا التحليل السابق والحصص الخاصة بالمنافسين المختلفين تشير إلى أن زيادة الصادرات المصرية للأسواق الأفريقية في ظل الاستراتيجية المصرية لتنمية الصادرات ليس بالأمر السهل وخاصة في ظل احتدام المنافسة من قبل الصين والهند وغيرها من الدول، الأمر الذي يتطلب مزيداً من دراسة الأسواق الأفريقية وأذواق المستهلكين والاهتمام بجودة السلع والمنتجات حتى تتمكن الصادرات المصرية من النفاذ للأسواق.

شكل رقم (3): تطور الحصة السوقية لمصر وأهم الدول المنافسة في أفريقيا

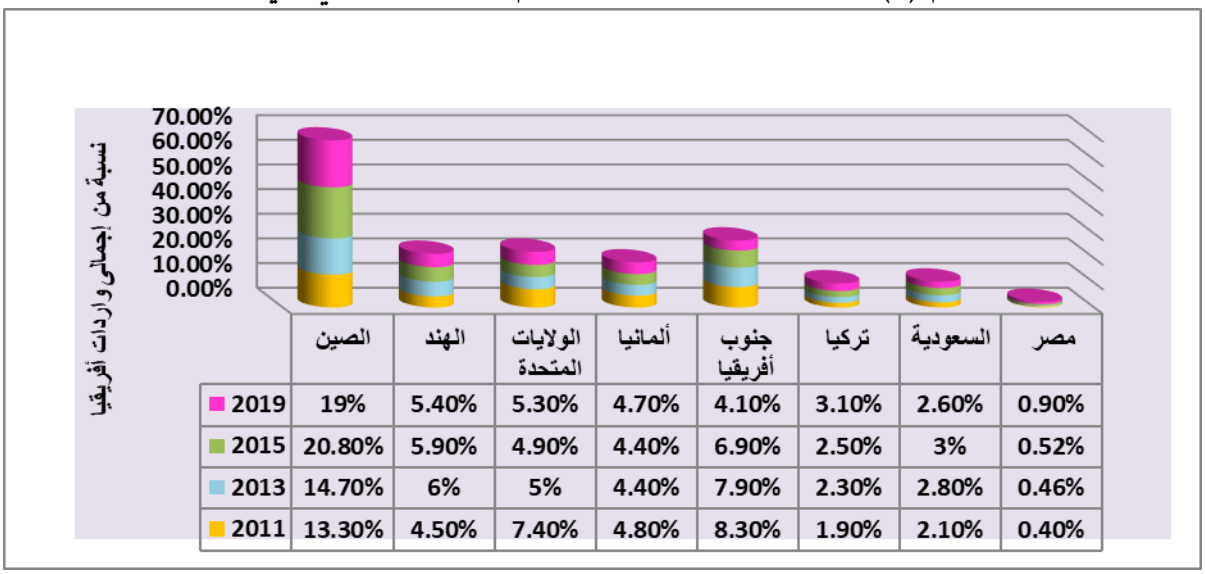

	الصين	الهند	الولايات المتحدة	ألمانيا	جنوب أفريقيا	تركيا	السعودية	مصر
2019	19%	5.40%	5.30%	4.70%	4.10%	3.10%	2.60%	0.90%
2015	20.80%	5.90%	4.90%	4.40%	6.90%	2.50%	3%	0.52%
2013	14.70%	6%	5%	4.40%	7.90%	2.30%	2.80%	0.46%
2011	13.30%	4.50%	7.40%	4.80%	8.30%	1.90%	2.10%	0.40%

المصدر: تم الاعتماد على إحصاءات قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية Trade Map خلال السنوات المختارة للتحليل، متاح على الموقع الإلكتروني .www.trademap.org

شكل رقم (4): الأسواق الرئيسية للصادرات المصرية في أفريقيا عام 2018

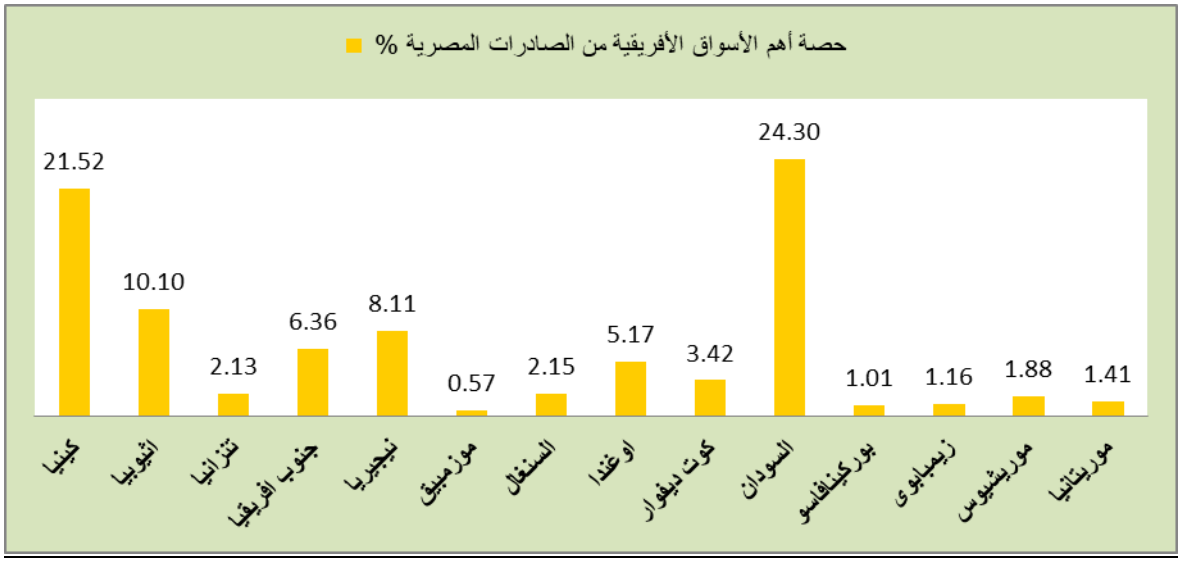

المصدر: تم الاعتماد على بيانات مركز معلومات وزارة التجارة والصناعة، بيانات غير منشورة تم الحصول عليها بالمقابلة الشخصية لأحد المسئولين. وتم احتساب الأهمية النسبية للأسواق الأفريقية بالنسبة للصادرات المصرية من خلال نصيب كل سوق من إجمالي الصادرات المصرية الموجه لأفريقيا في 2018.